مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية
اسم الكاتب: م.د. خضر عباس عطوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6787
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية

المدرس الدكتور
خضر عباس عطوان
كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

المقدمة

منذ خروجها من عزلتها النسبية قبل أكثر من ثلاثة عقود ازداد نشاط الصين الخارجي، وأصبح الإصلاح والتحديث والبناء الداخلي قوة دافعة إلى الترابط مع اتجاهات الحركة السياسية العالمية والمهيمنة على السياسة الصينية علاوة على ان هذا الترابط جاء بدرجة أدنى نتاج الحاجة للاستجابة إلى الضغوط الخارجية، وأحياناً الرغبة في استثمار فرص البيئة الخارجية. ومثل هذه الدافعية لا تتوقف عند حدود الحاضر بل أن نظر الصين للمستقبل بات يضع نصب اهتمامه تجاوز مرحلة القوة الدولية – الإقليمية الى عالم القوى العظمى، وربما تصبح هي القوة العظمى فيه.

وتأتى أهمية هذه الدراسة من تطلع الصين للاستحواذ على مرتبة هامة في النظام الدولي،وربما مرتبة القوة العظمى، هذا التطلع يضفي زخماً جديداً على التوجه الصيني للترابط مع السياسات العالمية ويسعفنا في إزالة الغموض عن الصورة المستقبلية لوضعها في النظام العالمي[1]. ويتيح لنا كعراقيين وكعرب النظر بموضوعية الى النظام العالمي وقواه الفاعلة، وتطلعاتها بقصد استثمار الإيجابيات، ودرء السلبيات ما أمكن.

والتطلع الصيني لبلوغ مرتبة القوة العظمى يأتي استجابة لتصور (فرض أول) مفاده أن بلوغ هذه المرتبة أو الاقتراب منها سيسعف في الارتقاء بطموحات الداخل، من مستويات النمو ودرجات التطور العالية، وتوفير متطلبات تحقيقها. وبلوغ هذه المرتبة يسعف في أحيان في تهيئة الأجواء للاستحواذ على الموارد، وتحديداً في غمرة خشية الدول الأخرى منها، والمحاولات الدائمة لاسترضائها بتدفق الموارد إليها، استثمارات، تكنولوجيا متقدمة، تسهيلات تجارية... الخ. وفي أحيان أخرى يولد الحافز الدائم للمحافظة على الوضع الدولي المتحقق في وجه محاولات القوى الأخرى لتغييره. وهذا ما يستلزم

1- وهذا لا ينفي أن القطبية الأحادية، وما تفرضه من علاقات قوة على الصعيد الدولي يعد كابحاً أمام طموحها وتطلعها لبلوغ المرتبة المقصودة في سلم الهرمية الدولية.

من الصين توفير الموارد اللازمة للمحافظة على ذلك الوضع والقدرة على التعامل معها. وإزاء ذلك، سعت الصين إلى تجاوز القيود التي تفرضها القطبية الأحادية في وجه تعزيز مركزها الدولي، وانطلقت لبناء مكونات قوتها لمكافئة قوة القطب الواحد في هذه المرحلة في الأقل، أو ربما تخطيها.

وترى الدراسة (فرضاً ثانياً) أن الصين تضع نصب عينها كون بلوغ المرتبة القوة العظمى يستلزم توفير موارد، وامتلاك عناصر القوة. وأن مصلحة الصين تتحقق عبر ذلك، أي الاستحواذ على عناصر ومقومات القوة، وبلوغ مرتبة القوة العظمى. والقطبية الأحادية المتجسدة بسيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي تعد قيداً على نهوض الصين لبلوغ المرتبة المقصودة. بيد أن تحقق مصالح الصين، وقدرتها على حمايتها هو دالة على ذلك النهوض، وبالتالي الخروج من شرنقة الأحادية.

وفي ضوء الرؤية السابقة، نتساءل كيف ترى الصين الخيارات السياسية التي تتيحها البيئة الدولية، ولماذا؟ وأي نوع من التغيير تعمد إلى إدخاله على/ اتجاه تلك البيئة بقصد تحقيق مقاصدها؟ وهل يمكنها اللجوء إلى خيار استثمار الوقت لأغراض البناء والاستحواذ على القوة، وبالتالي احتواء تلك البيئة سلمياً، أم أن زيادة مفردات قوتها الشاملة سيدفع بها إلى ضرورة احتواء بيئتها عبر مختلف السبل، وبضمنها العسكرية؟وما الذي يجب علينا فعله عند التعامل مع هذه الظاهرة، اي ظاهرة نهوض الصين؟

وفي ضوء الفرضين السابقين، واعتماداً على المنهج التحليلي، قسمنا الدراسة إلى المحاور الأربعة الآتية:

١- دوافع امتلاك القوة في السياسة الصينية

منذ نهاية الحرب الباردة توضحت لدى القيادة الصينية هشاشة التكنولوجيا التي تعتمدها، وتعمق تأثير الاتجاه الداعي لضرورة التحول عن اعتماد مصادر التفوق التقليدي العددي لصالح تملك مصادر القوة القائمة على التفوق التقني غير التقليدي. ولأجله اتجهت صوب اعتماد خيار التحديث باعتباره الأنسب لأجل التقدم، والدخول في مصاف القوى العالمية[2]. والاستحواذ على مكونات القوة الأساسية المعاصرة، أي المعرفة والتكنولوجيا[3]. وهنا يذهب الاستراتيجي الصيني (ناي رونغ زيانغ) من لجنة الدفاع الوطني للعلوم والتكنولوجيا، إلى القول: "أن المخرج الوحيد للشعب الصيني هو التقدم

2- وو بن: "الصينيون المعاصرون". ترجمة د. عبد العزيز حمدي. ج١. الكويت. سلسلة عالم المعرفة. ١٩٩٦. ص٢٩٠ وما بعدها.

3- أنظر شولونجشو. "الصين واستراتيجية جديدة". ترجمة مجلة السياسة الدولية. القاهرة. العدد ١١٨. ١٩٩٤.

واللحاق بالخصم والتفوق عليه، وإلا سوف يعاني الصينيون من اضطهاد الآخرين إلى الأبد[4]. لذلك لاحظنا:

١. ان المنظور الصيني اخذ يعطي مكانة متقدمة للإصلاح والانفتاح الاقتصاديين. فالبناء الاقتصادي المتين الناجم عن الإصلاح والانفتاح يتيح إمكانية استثماره في أوقات لاحقة لصالح باقي مكونات قوة الدولة عبر انسياب الفائض من عوائده، ودعمه للتقدم في الميادين العسكرية،والتكنولوجية.

٢. حضارياً ترى الصين أن مجالها الروحي في منطقة شرق آسيا يتيح إمكانية لبروز الصين الكبرى[5]. فهذا المجال يرعى فلسفة الكونفوشيوسية التي تؤمن بها الصين. ودول هذا المجال هي قوى اقتصادية عالمياً: تايوان، هونك كونك، سنغافورة. لذلك سارعت بالانفتاح على هذه المنطقة وربطها بها عبر مختلف الوسائل.

ويولي الصينيون في المقابل القوة (امتلاكها) نظرة مميزة لثلاث مسائل، فالاهتمام بها يحصل عندما توجد علاقات تناقض – رغم أن الصينيين لا يصبوا اهتمامهم عند استخدامها على نفي الطرف الآخر النقيض لهم. والقوة ثانيا تتيح الاستحواذ على مراكز متقدمة، ومراتب أفضل في علاقات القوة المتناقضة[6]،(ويعطي اختلاف القيم الصينية عن غيرها لهذا الاستحواذ قيمة، حيث ستكون القوة الناهضة للقيم الصينية ومعبرة عنها في مواجهة القوى الأخرى).

ويذهب الصينيون كذلك (ثالثا) إلى منطق مفاده أن تملك القوة يتيح اعتماد خيارات واسعة عند السعي لتحقيق المصالح القومية. والاستحواذ على مزيد من مكونات وعناصر القوة هو أمر مطلوب لتفادي مواقف تكون فيها الصين مكرهة على الطاعة[7]. وربما تكون القوى الأخرى مجبرة على تقديم تنازلات ومزايا لها رغبة في عدم استخدام الصين

4- نقلاً عن د. عبد العزيز حمدي:"قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا". مجلة السياسة الدولية. القاهرة. العدد ١٤٥. ٢٠٠١. ص٧٧.

5- Dominic Zeigler, "China Read to Face the World", The National Times, N.Y, June, 1997, p.2.

6- ويذهب وزير الدفاع الصيني الأسبق (كسو كسيانغ كيان بان)إلى أن "القوة في الاستراتيجية الصينية ليست عدوانية، وليست تهديدية للدول الأخرى. والمسألة المثارة في الفكر الاستراتيجي الصيني هي ما الذي ينبغي الحصول عليه، وبأية وسيلة، وبأية سرعة، ولأي هدف". نقلاً عن جوناثان د. بولارك. "تطور التفكير الاستراتيجي الصيني". في روبرت أونيل و د. هـ. هورنر. اتجاهات جديدة في الفكر الاستراتيجي. ترجمة مركز البحوث والمعلومات. بغداد. مركز البحوث والمعلومات. ١٩٨٥. ص٢٤٦.

7- د.خضر عباس عطوان:"الصين بين حافز امتلاك القوة وقيد القطبية الأحادية".مجلة شؤون خليجية.القاهرة.ع.٣/٢٠٠٢.ص ص ٣١-٣٢.

للقوة ضدها. فأي مواجهة بينهما تنطوي على أكلاف يصعب تحملها. وهذا ما نجده في علاقة الصين بدول جنوب شرق آسيا، حيث صارت الاستثمارات والتسهيلات الاقتصادية والتكنولوجية تنساب من الأخيرة إلى الصين.

وفي ضوء المقدمة السابقة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات تبين الأهمية التي يعطيها الصينيون للقوة[8] :

أ-الصين قوة دولية كبرى: ترى الصين أن الولايات المتحدة قوة لن تتخلى عن حلمها في حكم العالم، وهي على حد تعبير ياو يو زهاي رئيس قسم الدراسات الاستراتيجية في الأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية قد سيطرت على أوربا واليابان ودمجتها بها. وهي قد أعاقت نمو روسيا والصين واحتوتها[9]. وأكثر التيارات الأمريكية اعتدالاً تشير إلى كون الصين قوة في طريقها إلى منزلة (القوة العظمى)[10]. ولما كان النظام الدولي لا يتسع لقوتين عظميين من دون قيام صراع بينهما، فإن الصين ستكون العدو القادم في الفكر الأمريكي، وبالتالي يقتضي الحال احتوائها مقدماً. وهنا ترى الصين في سياسات الاحتواء الغربية لها أمراً غير مقبول. وقد يدفع إلى صراع بين الطرفين، ومن ثم تذهب إلى تأكيد ما تملكه من إمكانيات سياسية كبرى اقتصادية وعسكرية، وأنها جزء من العالم القوي، وبالتالي فهي تخضع لجميع القواعد والمفاهيم المرتبطة بالتعامل مع هذا العالم. والصين تملك الحضارة المادية والروحية، ولها خصائصها المميزة غير المتجانسة مع العالم الغربي.

ب-الصين قوة غير قانعة: لقد نمت مكونات قوة الصين، وأخذ تأثيرها ينتشر عالمياً بشكل مضطرد مقارنة بالقوى الأخرى. ولم تشهد البيئة الدولية في المقابل تحولات تتلاءم مع هذا التغيير، فالقيم التي تحكم السلوك الدولي وقواعد التعامل فيه ذات منشأ غربي تعزز من استمرار سيطرة الغرب على النظام العالمي، وعدم النهوض بوضع الصين فيه. ومن ثم إذا ما أرادت الأخيرة بلوغ مرتبة القوى العظمى فعليها نزع ردائها الروحي، أي ترك القيم والمفاهيم الصينية، وتتقمص رداءاً غربياً، وتقبل التعامل وفق القواعد والمفاهيم الغربية حتى تستطيع مسايرة الأوضاع الدولية. وبهذا يتحقق مسخ الشخصية الصينية. ويعبر عن ذلك بعدم ملائمة نظام العلاقات الدولية القائمة للوضع الذي تطمح الصين لبلوغه بشخصيتها المميزة.. وتولي الدوائر الغربية اهتماماً ملحوظاً بالتطورات في داخل الصين.

8- براد روبرتس. روبرتس ماينينغ. رونالد مونتابرتو. "الصين القوة النووية المنسية". ترجمة سميرة إبراهيم. مجلة دراسات دولية. بغداد. العدد ١١. ٢٠٠١. ص٢١٤.

9- Yong Deng, "Hegemon on the Offensive Chinese Perspective on US Global Strategy", Political Science Quarterly, NY, Vol. 116, No. 3, 2001, p. 347.

10- انظر ،د. كاظم هاشم نعمة. "الصين والهيمنة الأمريكية الجديدة". مجلة دراسات استراتيجية. بغداد. العدد ٢. ١٩٩٥. ص١٤.

والاحتمالات التي يمكن أن تنتهي إليها، سواء باعتبارها طرفاً عدواً للغرب أو مشارك له في بناء النظام الدولي القادم. بيد أن ذلك لا ينفي كونها ما زالت ترفض الاعتراف بوضعها الدولي الجديد، وما يستتبع ذلك من إعطائها مركزاً دولياً وأدواراً متمايزة، أو عدم عرقلة تدفق سيل الموارد والمنافع إليها "الاستثمارات، دخول التكنولوجيا المتقدمة.. الخ". وتعود أسباب الإعاقة والرفض إلى الخشية من احتمالات تلاشي المركزية الغربية للمنظومة الدولية. ولهذا ليس من المستغرب عدم قناعة الصين بالوضع الدولي الذي يؤطر حركتها الخارجية، وأنه غير ملائم لتحقيق مقاصدها القومية.

ج-اتجاه الصين نحو القوة غير قابل للتعديل أو التكييف: لدى الصين العديد من الخلافات الحدودية، ومحيطها يزخر بالتنافسات مع اليابان، فيتنام.. كما أن بيئتها العالمية تظهر وجود سياسات صراعية – تنافسية. وتحمل بدايات لأشكال التشكل والاستقطاب القادمة. وهذا ما يضع الصين في موقف دولي صعب يعوق قدرتها على تحقيق مقاصدها في التقدم. والأكثر من ذلك، ترى الأوساط الصينية في القطبية الأحادية – في شرق آسيا تحديداً – ما يعمق الشعور لديها بكونها محاصرة، وأنها صارت ضحية، إذ تضعها، أي الأحادية، في المكانة الأضعف مقارنة مع الولايات المتحدة. وهذا أمر يفرض عليها بناء مكونات القوة الشاملة، لتكون قادرة على الاستجابة لتحديات بيئتها الخارجية. وفي المستقبل لأن تعرض وجهة نظرها في كيفية إدارة الشؤون العالمية، أو في الأقل أن لا تكون خارج التفاعلات البنائية للسياسة الدولية[11].

د-عدم جدوى الحيادية: تعتمد الصين اليوم الصبغة البراغماتية في علاقاتها العالمية، وتميل إلى زيادة وتعميق روابطها الدولية، أو التمسك بقواعد التعامل الدولي. وأسباب هذه التوجهات نابعة من التطلع لأداء أدوار عالمية واسعة. وعدم جدوى تصعيد حدة المجابهة مع القوى الإقليمية والعالمية. وأخيراً الرغبة في الحرص على عدم تحمل أكلاف سياسية غير مرغوبة جراء الالتزام بعلاقات تحالف أيديولوجية دولية. إن الاعتبارات المصلحية واضحة في اعتماد الصين لسياسات خارجية مؤكدة على التعاون. وهذه قد تكون خطوة لحين الانتهاء من تكوين مناطق نفوذ إقليمية، يفرض عليها بالتالي في خطوة لاحقة أن لا تقف موقف المحايد، إنما أن تتحمل من خلال موقعها في قيادة المنظومة الحضارية الكونفوشيوسية، التي تسعى إلى إقامتها، التزام مواقف سياسية واضحة ومنحازة لمستقبلها.

هـ-وتؤسس الفرضيات السابقة لفرض مفاده أن حيازة القوة يعدل القطبية الأحادية: بمعنى أن حيازة الصين لمكونات القوة السياسية الدولية سيجلب عدم استقرار للتوازن الدولي الحالي. ولن يتحقق الاستقرار إلا عبر تعديل القطبية الأحادية، والاعتراف بأدوار ومكانة الصين الدولية.

11- أنظر مثلاً: خضر عباس عطوان. "مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية".(ابو ظبي. مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية. ٢٠٠٤).المبحث الأول. الفصل الثالث.

٢-الصين وبلوغ وضع القوة العظمى:السياسات

أن بلوغ مرتبة "القوة العظمى" لدولة مثل الصين ،لازالت نامية يقتضي منها اجتياز فترة بناء كافية، طالما أن إمكاناتها السياسية الراهنة، العسكرية والاقتصادية، لا تؤهلها لذلك. والحاجة الى التفاعل مع السياسة الدولية ألزمت الصين بإجراء تغييرات على سياساتها الخارجية، وتغيير للأفكار المرشدة لها طوال العقود الثلاثة الماضية، وعلى نحو جعلها تتوافق مع حقائق الوضع الدولي، ومن دون تجاهل لعلاقات القوى السائدة فيه. وإلا فإن عدم توافق القيم كان سيؤدي إلى إبقاء الصين شبه معزولة عن العالم (المتقدم).

لقد أسهم زيادة ارتباط الصين بالبيئة الدولية بتوسيع هامش الحركة السياسية المتاحة أمامها. كما أن طبيعة المرحلة القادمة تفرض ضرورة تحليل اتجاهات التطور الدولي، وعلاقات القوى التي تحويها بالصيغة التي تمكنها من إعادة ترتيب خيارات الحركة. فالغلبة وحيازة مركز أفضل في النظام الدولي القادم ستتحدد، في جانب منها، بمن يملك القدرة على فهم البيئة الدولية ولكيفية التعامل معها.

وفي البيئة الدولية الراهنة تتاح للصين حركة سياسية ضمن أحد خيارين، فهي إما أن تعمل على تغيير الوضع الدولي القائم ولصالحها. وهذا ما قد يتحقق عبر استخدام أكثر من أداة، بما فيها العسكرية. أو أن تقبل بدور المشارك، وهو في الغالب دور غير قيادي، بيد أنه يتيح لها استثمار الزمن لأغراض بناء مقومات القوة السياسية الشاملة التي تؤهلها لبلوغ مرتبة القوة العظمى.

والملاحظ على الخيار الأول ان الصين ليس لديها الإمكانات لتنفيذه، وهي غير راغبة سياسيا في ذلك في الوقت الحاضر. بل، وبها حاجة إلى تأكيد الذات أولاً حتى تستطيع الإيفاء بالالتزامات المترتبة عن وضع القوى العظمى الذي قد تستحوذ عليه. وأن رصد الموارد والإمكانات لأغراض تنفيذ التزامات مرتبة دولية "وضع القوة العظمى"، إنما يعطل التنمية، اي يعطل بناء الدولة الصينية.

وفي العموم، بلوغ المرتبة أعلاه، في نظرنا، يلزم الصين بتوفير ثلاثة شروط هي الآتي:

أ. أن تحقق سيطرة سياسية مقبولة على المجالات والأقاليم التي يمكن من خلالها ممارسة دور "القوة العظمى". ويقتضي الحال هنا اعتراف الدول الأخرى بتلك السيطرة.

ب. القدرة على توزيع المنافع والموارد على الدول الأخرى. بمعنى أن تقوم الصين بربط دولاً أخرى بها سياسياً عبر تقديم المساعدات العسكرية، الاقتصادية... الخ. بحيث تكون العلاقات مع الصين ذات قيمة لتلك الدول، ولا تستطيع الانفكاك منها دون تحمل أكلاف غير مقبولة.

ج. صياغة وامتلاك نظام قيمي معين ومقبول من قبل بيئتها الدولية. بمعنى أن

يكون الأنموذج الصيني قابلاً للتعميم دولياً، ولا يواجه بممانعة ورفض من قبل أعضاء المجتمع الدولي. وأن يتم إحلاله محل الأنموذج الغربي في النظام الدولي الحالي.

ان نظرة بسيطة إلى السياسة الصينية يلاحظ من خلالها أن الصين قد اعتمدت استراتيجية تدريجية مكونة من ثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الأولى، تحقيق استقرار الدولة الصينية داخلياً وتحقيق رفاه المجتمع:** فالصين لم تتجه نحو اعتماد إصلاحات سياسية كمدخل لبناء الدولة، إنما لجأت إلى خيار البناء الاقتصادي عبر الإصلاح والتحديث الداخليين، والانفتاح على العالم الخارجي باعتباره أنسب وسيلة في تحقيق بناء الدولة، لحين استكمال مقومات القوة السياسية الشاملة.
- **المرحلة الثانية، بناء نظام إقليمي تابع:** وتسير الصين بهذا الاتجاه بحذر، فهي تهدف إلى إزالة أسباب العداء الإقليمي لها، ثم تؤسس لتسهيل تقبل تلك البيئة للفعل السياسي الصيني. واستطاعت أن تحقق مراحل متقدمة في ذلك، كالعلاقة مع فيتنام، كوريا الجنوبية، ودول منظمة الآسيان الأخرى[12]. وسعت في المقابل إلى بناء قدرات عسكرية بحرية وجوية متقدمة تكفل لها الانتشار والسيطرة على الأقاليم المجاورة عند الضرورة.
- **المرحلة الثالثة، إيجاد مجالات نفوذ دولية تسبغ الشرعية على مطالبها اللاحقة باعتبارها قوة عظمى قادمة:** ولهذا نجد أن الصين صارت، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، تؤسس لعلاقات اقتصادية وعسكرية مع العديد من دول العالم، وفي الأقاليم ذات الأهمية العالمية، المنطقة العربية مثلاً، إفريقيا.. الخ.

وعلى أية حال، لا تؤشر المرحلة الراهنة توافر الصين على قدرة تحقيق الشرطين الأول والثاني السابق ذكرهما، أو حتى الإيفاء بمتطلباتها بشكل كامل. أما الشرط الأخير، فيلاحظ وجود صعوبات عديدة أمام تعميم الأنموذج الصيني، ونظامه القيمي على المستوى العالمي، إذ يحتوي هذا الأنموذج على خصائص ذاتية لا تلتقي إلا قليلاً مع النماذج العالمية الأخرى؛ خارج نطاق إقليم شرق آسيا. لقد أدركت القيادة الصينية هذه الحقيقة وهو ما دفعها إلى الاهتمام بعدم تحويل التقاطع في الرؤى السياسية مع الدول الأخرى (مثلاً الهند، روسيا، أو حتى الولايات المتحدة) إلى تقاطع في المصالح والسياسات. كما وتذهب هذه القيادة إلى تأكيد وجود مجال قيمي في شرق آسيا "الصين الكبرى"، الذي يضم كلاً من الصين وتايوان وسنغافورة. هذا إضافة إلى الطابع الروحي لعلاقاتها مع دول جنوب شرق

12- Yang Seug -- Yoon, The Future of Regional Cooperation in Asia, East Asian Review, Seoul, Vol. 13, No. 4, 2001, pp. 91 – 92.

آسيا الأخرى: وجود قرابة (٦٠) مليون مهاجر صيني في تلك المناطق، والاشتراك معها كذلك في قيم دينية وسلوكية متقاربة.

وما تقدم لا يعني أن الفرصة متيسرة أمام الصين لبلوغ مقاصدها في مرتبة "القوة العظمى" إذا ما حققت متطلبات الشروط السابقة. فهناك عدة اعتبارات مقيدة تقف بالضد من أي تحرك صوب امتلاك مفردات القوة الشاملة، أو حتى توفير البيئة الملائمة لتحويل تلك المفردات إلى قدرة قابلة للتأثير في الغير. وفي المقام الأول، تعد الولايات المتحدة من بين أبرز تلك القيود. فالأخيرة دائرة منفعة هامة للصين، ومن الصعوبة الانفكاك عنها، فمثلاً ٢١% من الصادرات الصينية لعام ١٩٩٨ ذهبت إلى الولايات المتحدة. وكانت الأخيرة المصدر الـ ١٢% من استيرادات الصين[13]. وتضم هذه المبادلات تدفقات ميسرة من التقنية الأمريكية المتطورة التي تحتاجها الصين لأغراض الارتقاء بعملية البناء الداخلي.

ولا تبنى العلاقة بين الدولتين على التعاون فحسب إنما هناك مجالات تدخل فيها العلاقة ميادين التنافس، وأحياناً الصراع. فتنامي قوة الصين له أثره في زيادة عناصر الخشية الأمريكية من الاحتمالات التي قد تستقر عليها هذه القوة المناهضة، طالما أن هذا البروز ينطوي على مزاحمتها في الاستحواذ على امتيازات موقع القطب الدولي. وكان لتقاطع النماذج القيمية والرؤى التي تحكم سياسات القوتين أثره في زيادة معالم تلك الخشية.لذلك تركز الاستراتيجية الأمريكية أيضاً على منع ظهور الصين كمنافس لها على الصعيد العالمي.وهذا ما يتضح من خلال:

١. تظهر الولايات المتحد توجهاً مفاده تدعيم الترابط والعلاقات الإيجابية الوثقى مع الصين ، بيد أنها في الوقت نفسه تسعى إلى استثمار هذه السياسة لتكون أداة تضعف من خلالها علاقة الصين بمصادرها القيمية التقليدية، الكونفوشيوسية[14]، التي تحمل التقاطع في الرؤى والمفاهيم مع نظرائها في الولايات المتحدة. وهذا ما يتضح عبر الضغوط المستمرة الممارسة على الحكومة الصينية لإقرار برامج إصلاح ليبرالية، ودفع السكان تجاه مزيد من التعاملات الاقتصادية وحتى الثقافية، وفقاً لأنماط غربية.

٢. اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية تقوم على إظهار قدراتها القيادية للنظام الدولي، وإقناع الصين من خلالها بأنه ليست هناك حاجة أو تطلع إلى أداء ادوار أكبر، وأكثر استقلالية في السياسات العالمية أو إلى إتباع سياسات أكثر تشدداً لحماية مصالحها المشروعة. وإنما أن تتم هذه التعاملات عبر إقامة شراكة بين

13- World Statistics Pocketbook, (NY, UN, 1999), p. 80.

14- James L. Watson, China's Big Mac Attack, Foreign Affairs, Vol. 79, No. 3, 2000, pp: 124 – 129.

الدولتين، ترضى الصين من خلالها بحيز السياسات المتاحة أمامها والمقبولة أمريكياً[15]. مثلاً، الموقف من انتشار تقنيات أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها التي تقوم الصين ببيعها إلى عدة دول هي في حالة عداء مع الولايات المتحدة "إيران، ..". وكذلك الموقف من قضايا الصراع والسلام في المنطقة العربية، التي تحتكر الولايات المتحدة تفاعلاتها، وتضمن في الوقت ذاته ديمومة مصالح القوى الدولية الكبرى الأخرى في المنطقة، ضمن المستويات غير الدرجة للمصالح الأمريكية.

٣. سعت الولايات المتحدة إلى تصريف علاقاتها مع الصين بصيغة هيمنة القطب الواحد على النظام الدولي. ولم يكن الأمريكيين قانعين بذلك فحسب، إنما لجوء في محاولات قهر وإخضاع الصينيين. وما أزمة الطائرة الأمريكية قبالة سواحل الصين في نيسان عام ٢٠٠١ وأسلوب الإدارة الأمريكية لها إلا أنموذج على هذه الصيغة في التعامل، ومحاولة فرض الهيمنة على الآخر (الصين).

وفي العموم،لم تكن هناك سياسة صينية فاعلة موجهة بالضد من نزعة التفرد السياسي الأمريكي على النظام الدولي. فالصين لا تمتلك إمكانات سياسية كافية لتجاوز مرحلة المواجهة من خلال الخطاب السياسي ليس إلا. ولم يكن هذا الموقف تسليماً من الصين بأن النظام صار ميداناً تتقدمه الولايات المتحدة بلا منازع، وبالتالي يقع عليها وحدها مسؤولية إعادة هيكلة السياسة الدولية، إنما ذلك الموقف كان تعبيراً عن حقائق التفاعلات الدولية وعلاقات القوة فيها، وكذلك اتخاذ موقف عقلاني إزاء التعسف الأمريكي في استخدام القوة في قيادة النظام الدولي.وفي هذا الصدد يذهب الزعيم الصيني السابق (دنغ شياو بنغ) إلى القول: "أن الصين لن تخدم كقائد للاتجاه العالمي الداعي إلى تعدد القطبية، ولكن لابد أن نقدم إسهامنا طالما أن الصين ستكون أحد تلك الأقطاب[16].

وتاريخيا، استطاعت الصين أن تبني لها دوراً استراتيجياً دولياً، من خلال استثمار علاقات الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، بيد أن تفكك الأخير أنهى تلك الفرصة. وهذا الأمر لم ينف التطلع إلى اكتساب قيمة سياسية مضافة من خلال استثمار أجواء التنافس بين القوى الفاعلة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. إذ تطرح الصين توسع العلاقات الاقتصادية، إمكانية الاستفادة من السوق الصينية، بناء وتطوير البنية التحتية الصينية، بل وحتى ميدان ضرورة الخشية والتحسب لما ستؤول إليه القوة

15- James M. Lindsay, The New Partnership, The Changed Politics of American Foreign Policy, US Foreign Policy Agenda, Washington, September, 2001.

16- نقلاً عن تشن تشيماو:"الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب – رؤية صينية". مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤٥. ٢٠٠١. ص٦٥.

الصينية في العقود القادمة. نقول أنها باتت تطرح كل ذلك لمضاعفة قيمتها السياسية في تصورات القوى الكبرى الساعية إلى كسب ود الصين.

إضافة إلى ما تقدم، تواجه الصين قيوداً داخلية أمام الوصول إلى مرتبة القوة العظمى. فالإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج ولدت تحولات سياسية – اجتماعية شكلت تحدياً لتماسك الوحدة السياسية للدولة، إذ تصاعدت احتمالات تفكك الدولة، وتحديداً انفصال الأقاليم الشرقية والجنوبية الغنية عن الأجزاء الأخرى البلاد. ويزداد أثر هذا المتغير بفعل عناصر خارجية، وهذا ما نتلمسه مثلاً في كلام الاستراتيجي الأمريكي (هنري كيسنجر) الآتي: "أن الصين قوة بذاتها وستصبح بفعل برنامجها الاقتصادي غير الاعتيادي من بين القوى العظمى في عشرين السنة القادمة. والضرورة تقتضي احتوائها.. ومن بين المداخل المطروحة لذلك تقسيم البلاد. وهنا، عدة مشاكل تتيح إمكانية تنفيذ هكذا خيار. مثلاً مشكلة التبت، تايوان، منغوليا، الأقاليم الغربية المسلمة والأقاليم الساحلية التجارية الغنية"[17].

وما تقدم، أوضح ضآلة قدرة الصين على إحداث تغيير في البيئة الدولية ولصالحها. ولا ينفي الحقيقة السابقة استمرار اعتماد الصين لاتجاه مفاده بناء القوة السياسية المستقلة اللازمة لأداء دور محوري في السياسة الدولية. وإزاء هذا الأمر صار تبحث عن خيار تزيد من خلاله فاعلية دورها الدولي بحيث تستطيع استثمار الفرص الدولية لبناء مقدمات وضع دولي جديد تكون فيه هي الدولة الأكثر حظوة. وهذا ما يدفعها إلى إعطاء أهمية للتوجه صوب خيار الشراكة مع القوى الأخرى: روسيا، فرنسا.. وحتى مع الولايات المتحدة. وساعد على ذلك أن الرؤية الصينية التي تعيب وتدني من وزن ومكانة وضع الهيمنة الأمريكية على العالم لا تستطيع تجاهل حقيقة الكلف العالية لمواجهة الولايات المتحدة بصورة منفردة في المرحلة الراهنة. وأنه على حد تعبير المحلل الصيني وانغ ياز هوو لا توجد فرصة لتشكيل تحالفات حقيقية ضد الولايات المتحدة. فالقوى الأخرى تكاد لا تلتقي في القيم والتوجهات السياسية العامة منها والخارجية[18].

إن خيار الشراكة صار يطرحه الوضع الدولي الراهن طالما ظهر إجماع لدى القوى الكبرى، وبضمنها الصين حول مدرك وتصور ينتهيان إلى كون الولايات المتحدة لا ينبغي لها أن تقود العالم. ومرجع ذلك، أن السيطرة من قبل قوة واحدة سيعرض المجتمع الدولي إلى فوضى، وسيجعل الجميع تحت طائل الخيارات العسكرية الأمريكية، التي كلما تهيأت لها مناسبة ضمان مصالح الولايات المتحدة تراها تلوح بالتهديد لمصالح القوى الأخرى. وهكذا صار خيار الشراكة مبرراً، طالما أنه سيؤدي على إعادة صياغة التوازن العالمي الراهن.

17- Knthy Wolf, Kissinger's China War Comes to Congress, EIR, Washington, June, 23, 1995, p. 45.

18- Yong Deng, Hegemon the Effective, op. cit., p. 358.

إن الصين ليست مستقلة بذاتها إنما هي جزء من نظام دولي يزداد فيه طابع التنافس، وفي أحيان الصراع. وتتباين فيه إمكانات الدول ومراتبها في سلم الهرمية الدولية. وهذا ما يضع حدوداً على الحركة السياسية الصينية عند التعامل مع القضايا/الاطراف الأخرى في ضوء الإمكانات المتاحة (٦٤ مليار دولار نسبة ما خصص للإنفاق العسكري الصيني عام ٢٠٠٢ مقارنة بـ ٤٠٦,١ مليار دولار ما خصصته الولايات المتحدة لإنفاقها العسكري. والناتج القومي الصيني بلغ ١٠٢٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ مقارنة بـ ١٠٢٥٢,١ مليار دولار حجم نظيره الأمريكي)[19]. وهذا يعني أن الصين لا تستطيع تجاوز مسألة وجود قوى عظمى وكبرى في النظام الدولي، لها مصالحها ومجالات نفوذها العالمية. وأنها لازالت في طور النمو، لم تتأهل كافة مواردها وإمكاناتها حتى تستطيع مواكبة كافة تفاعلات السياسات العالمية بفاعلية. هنا الصين ليست مقيدة بقبول معادلة الواقعية بإطارها الحتمي عند صياغة أولويات سياساتها الخارجية. بمعنى أن موقع الصين في علاقات القوى الدولية لا تفرض عليها خيارات سلوكية نهائية. فكلاً من تركيب البيئة الدولية وظروف الصين الداخلية لها أثر في تحديد سياساتها. وبالتالي إمكانية تحقيق مقاصدها أو بيان قدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية والصعوبات الداخلية.

كما يلاحظ، نمو قوة الصين بشكل مميز مقارنة بالقوى الأخرى. وإذا ما وصل هذا النمو إلى مستويات مقاربة لقوة روسيا مثلاً، أو حتى إلى مستوى الولايات المتحدة في الأمد البعيد، فإن ذلك سيولد مصالح جديدة للصين. وهذا ما سيدفعها بالضرورة إلى مراجعة مفاهيمها الاستراتيجية في الدفاع والهجوم والردع. وإعادة صياغة مفاهيم الأمن القومي ومتطلبات تحقيقه، بحيث تتفادى مواقف تكون فيها مكرهة على تقديم الطاعة، بمعنى تقبل السياسة الدولية للقوى الأخرى، وعدم اعتماد سياسات قومية راغبة /قادرة على معارضة مصالح وسياسات القوى الأخرى. وهنا لن تجد حرجاً من إجراء توسع إقليمي بما يضمن تحقيق سيطرة أكبر على محيطها بقصد تعزيز أمنها القومي. والتمهيد لحركة توسع عالمي لاحقة.

ولا يختلف الحال كثيراً في علاقة الصين بالنظام الدولي. فالتغير السابق سيولد حافزاً لإعادة تشكيل النظام عبر طرح الأنموذج (الخيار) الصيني دولياً باعتباره حائزاً على مكونات قوة قادرة على أداء دور القوى العظمى فيه. والقوى الأخرى لا تستطيع إلا احترام مصالح هذه القوة الناهضة وعدم التعرض لسياساتها ومصالحها.

وعموماً، الصين ملزمة اليوم بتكييف سياساتها لتتماشى مع حقائق الوضع الدولي الجديد. وأحياناً أخرى لضمان المسايرة مع محيط تتقاطع وإياه في القيم والمصالح. وقد خطت خطوات متقدمة في اتجاه إزالة عناصر التوتر في علاقاتها مع روسيا الاتحادية، أو

19- Annual Report on the Military Power of the People's Republic of China, 2002, http://www.brook.edu

وضع عناصر التوتر ضمن مستويات مقبولة وغير مؤثرة على مسار العلاقات التعاونية كما هو الحال في العلاقة مع الولايات المتحدة. ولم تتجاهل كذلك ما لليابان وألمانيا وفرنسا، وحتى الهند من تأثير على المرتبة الدولية التي تقصد تحقيقها بحيث استطاعت الاستفادة من انفتاح العلاقات الدولية على المنافسة الاقتصادية لتبني علاقات أكثر تقارباً وأكثر تعاوناً مع تلك القوى.

ولم يأت تحديد وضع تلك القوى باعتبارها مجالات هامة للتحرك السياسي من فراغ. فالامكانات التي تتملكها تتيح صياغة التوازن الدولي. وفي هذا الإطار، تركت الصين مسألة تقرير الحكم حول من سينتصر من الفلسفات الانسانية الرأسمالية أم الشيوعية وتركت ذلك لحكم التاريخ، وأخذت تركز بدلاً عنه على الاعتبارات الواقعية في تطوير العلاقة مع القوى الأخرى. حيث أظهرت التجربة العملية أن المبالغة في التركيز على الاختلافات الأيديولوجية، والخلط بينها وبين المصالح التي تربطها مع القوى الأخرى من شأنه أن يسبب الضرر بوضعها الدولي، وربما يضعها في عزلة عن البيئة الدولية.

وعلى مستوى الدولة الصينية، تلك القوى يمكن أن توفر فرصة مناسبة لإعادة تأهيل عملية التنمية الداخلية من خلال ما توفره وما تقدمه من استثمارات وتدفقات تكنولوجية مهمة.وبالتالي تقدم فرصاً واسعة للسياسة الصينية،وفي مرحلة لاحقة بإمكانها إعادة ترتيب أوضاع دولية بما يحقق جانباً من مقاصدها.

٣- الصين وبلوغ وضع القوة العظمى: النتائج

اتجهت الصين إلى الاستعانة بالفرص التي تتيحها البيئة الدولية – نقصد بها خيار الشراكة مع القوى الأخرى – واستثمارها لأداء أدوار فاعلة تضمن تهيئة تلك البيئة حتى تصبح مواتية لتحقيق مصالح الصين، وتطلعاتها نحو مرتبة القوة العظمى.

ولم تتجاهل الصين أن تضع نصب أعينها امتلاك مقومات القوة السياسية الذاتية الشاملة حتى تستطيع بلوغ مرتبة القوة العظمى. وبالتأكيد بلوغ هذه المرتبة سينطوي على إمكانية ظهور عدة نتائج أهمها الآتي[20]:

أ-الغنى: لقد صار الترابط واضحاً بين الغنى وامتلاك القوة، فأية دولة لا تستطيع امتلاك مكونات القوة السياسية الشاملة إذا لم تملك الموارد اللازمة لذلك. وامتلاك القوة قد يقود إلى الغنى. فهو يتطلب توافر القاعدة الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة، حتى يتهيأ لتلك الدولة الاستحواذ على المرتبة الدولية المقصودة. ومثل هذه القاعدة ينساب استخدامها في كثير من الأحيان إلى القطاعات المدنية. وتولد فرصاً أفضل لاستثمار الموارد الأولية والبشرية. كما أن الدولة قوية سيجعلها محط رؤى واهتمامات القوى الأخرى، وتطلعها لكسب ودها عبر إجراء تعاملات اقتصادية، تكنولوجية، عسكرية وحتى ثقافية واسعة

20- د.خضر عباس عطوان:"الصين بين حافز امتلاك القوة وقيد القطبية الأحادية".مصدر سبق ذكره.ص ص ٣٧-٣٨.

معها. والمسالك أعلاه لابد أن ينتهي إلى الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة الناتج القومي. وهذا ما حصل في الصين، إذ اعتمدت برنامج التحديث الداخلي، والانفتاح الاقتصادي على الخارج باعتباره مسلكاً مهماً لبلوغ مرتبة القوة العظمى. وانتهى هذا البرنامج إلى عدة حقائق: كان معدل النمو الاقتصادي طوال العقد الماضي بين ٧ – ١٠%، وأصبحت الصين الدولة العاشرة في حجم التجارة الدولية (٤٥٥,٤٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠). واستقطبت استثمارات أجنبية بلغ المتراكم منها حتى عام ١٩٩٦ (٢٨٤ مليار دولار). وارتفع الناتج القومي من (٦٥٨ مليار دولار) عام ١٩٩١ إلى (١٠٢٠,٥ مليار دولار) عام ٢٠٠١[21].

ب–تدفق الموارد: إن وجود الموارد شرط أساسي لضمان متطلبات النهوض بالقدرة التأثيرية لأي دولة إذا ما توافرت على معرفة علمية حول كيفية إعادة تأهيل واستثمار تلك الموارد. وعليه تأمين متطلبات الوصول إلى مرتبة القوة العظمى يفرض على الصين تأمين الموارد اللازمة لذلك. ومن المتوقع أنها لن تتردد في اعتماد أي سياسة بقصد ضمان استمرار تدفق الموارد إليها سواء كان عن طريق التعاملات السلمية التجارية، أو عن طريق الاستحواذ والضغوط القسرية، طالما أدركت القيمة السياسية لكل واحدة منها في بلوغ مرتبة القوى العظمى. وهذا ما نجده على صعيد الحصول على الاستثمار الأجنبي والمعرفة التكنولوجية، والعلمية المتقدمة، وحتى تجاه مصادر الطاقة عندما تزداد الحاجة إليها لرفد متطلبات النمو. وكما لاحظنا نهوض الصين قد انتهى إلى أن تكون الأخيرة محط اهتمام القوى الكبرى، التي سعت إلى ضمان ديمومة التعاملات معها. وهو الأمر الذي وفر لها موارد جديدة مالية وتكنولوجية وعلمية. إذ صارت تلك القوى ترى في هذه التعاملات وهذه السيولة في انسياب الموارد ما يكفل حدوث تحول لاحق في رؤى الصين الدولية، والنزوع نحو اعتماد الأساليب الأقل قسرية في بلوغ مرتبة القوى العظمى الذي تسير نحوه بخطوات مهمة.

ج–البعث الحضاري: ستؤكد النتيجتان السابقتان أن الصين قوة دولية. وأن حركتها ليست بحركة تأقلم سلبي مع حركة القوى الفاعلة، إنما هي لها كيان مستقل، وفلسفة ورؤى سياسية معبرة عن مصالحها وطموحاتها. وتعتمد القيمة السياسية لدور الصين الدولي على مقومات القوة السياسية الصينية الذاتية، أو حتى على ما تتيحه علاقات القوى الكبرى من فرص التنافس على كسب الموقف الصيني لصالحها. أو تحييد هذا الموقف أحياناً، في علاقات الصراع والتنافس. وأخذ يتبلور في الذهنية الصينية، على نحو متزايد، ضرورة أن تأخذ الصين موقعها في حيز تفاعلات القوى الكبرى. وأن تكون المعبّر عن الحضارة الكونفوشيوسية، بل وعن الحضارة الشرقية في التفاعلات الدولية. ونما مع هذا التصور

21- الأرقام نقلاً عن تقرير التنمية البشرية. ٢٠٠٠. (نيويورك. الأمم المتحدة. ٢٠٠٠). صفحات متفرقة.

الإرادة على عمل ذلك، وبمختلف السبل أحياناً. لهذا ظهر توجه صيني واسع نحو بناء مكونات القوة العسكرية والاقتصادية وإبراز الإرث الحضاري في أثناء التفاعلات الدولية.

د-إعادة التوزيع (توزيع مكونات القوة بين القوى المختلفة): لقد نمت قوة الصين بوضوح بعد دخولها النادي النووي عام ١٩٦٤ ونادي الفضاء عام ١٩٧٣، وقطاع التكنولوجيا المستقبلية: الإلكترونيات الدقيقة، الاتصالات، المعلوماتية، تكنولوجيا الفضاء.. وأثر هذا النمو على وضعها الدولي، وأسهم في تأهيل دورها إلى مستويات رفيعة نسبياً صاحبه اعتراف القوى الأخرى بهذا الوضع، والسعي نحو عدم تجاوزه، بل والتنافس في سبيل إرضاء وكسب ود الصين لصالحها. وأخذت الصين كذلك ترسم لها ملامح دور دولي متزايد الأهمية، يركز على ضرورة الحضور الفاعل في التفاعلات الدولية. والصين تدرك أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى التي لا تستطيع القوى الأخرى مجاراتها في هذه المرحلة من تاريخ النظام الدولي. بيد أن القطبية الأحادية مرحلة فيه، ولابد أن تنتهي لصالح بروز تعددية قطبية تكون فيها الصين إحدى هذه الأقطاب، وربما أهمها، ويذهب المحلل الصيني (وي مينغ) إلى القول أن هذه هي من الأسباب التي دفعت الصين إلى "تضمين خطابها السياسي دعوات متزايدة نحو ضرورة تكريس التعددية القطبية. والتساؤل عن إمكانية ضبط السلوك السياسي غير المقبول للولايات المتحدة"[22]. ولهذا لا يستغرب ريتشارد هاس (من مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن) ١٩٩٦، من أن السلوك السياسي الصيني سينتهي إلى رفض المبادرات الأمريكية وطروحاتها السياسية في إدارة العالم[23]. وبقصد تأمين متطلبات الدور السياسي الدولي القادم ابتعدت الصين عن تقديم الاعتبارات الإيديولوجية في تعاملاتها الدولية. وركزت بدلاً عن ذلك على الجوانب المصلحية. ورغم ذلك، تنفيذ هكذا دور مما لا تستطيع أن تتحمله إمكاناتها في هذه المرحلة. لذلك اتجهت نحو توليد بيئة دولية إيجابية، بل وداعمة لها. وبالتالي فليس من المستغرب أن تلجأ إلى اعتماد خيار الشراكة مع قوى فاعلة، روسيا، فرنسا، وألمانيا واليابان.. وحتى مع الولايات المتحدة. وهذا الخيار يؤمن لها عرض وجهة نظرها لإدارة مناطق العالم المختلفة، وبأقل كلفة سياسية مقبولة.

هـ-سعة الخيارات الدولية: وستتيح النتائج المتقدمة للصين وضعاً حضارياً دولياً مميزاً، إذ صارت تجد أمامها خيارات واسعة للحركة السياسة الدولية. فانخفضت نسبة التوتر في علاقاتها الدولية. وازدادت وتنوعت الجوانب التعاونية في تلك العلاقات. وهذه الزيادة والتنوع في الخيارات أتاحت إمكانية الحصول على موقع أفضل في التبادلات والتعاملات المختلفة، الدبلوماسية، العسكرية، والاقتصادية وحتى الثقافية. وأتاحت كذلك الحصول على

22- Yong Deng, Hegemon on the Offensive, op. cit., p. 347.

23- أنظر في هذا الرأي. ياسر خطاب. "الصين وروسيا.. نحو شراكة استراتيجية للقرن القادم". مجلة تقديرات استراتيجية. القاهرة. العددان ٥٨ ـ ٥٩. ص٨٦.

أنسب التدفقات التكنولوجية والمالية من المناشئ الدولية المختلفة. وهذا ما جعل الصين بعيدة نوعاً ما عن ضاغط الخيارات المحددة لحركتها الخارجية. والمتوقع ازدياد هذا الاتجاه مستقبلاً بعدما تلمست الصين فوائده.

٤-العرب ونهوض الصين ،نحو تفعيل الأداء العربي الدولي؟

وفي خاتمة هذه الدراسة نتساءل،أين العالم العربي من حقيقة اتجاه الصين بخطوات محسوبة صوب مرتبة القوة العظمى؟

الملاحظ، أن ترددا سياسياً يحكم سلوك الصين تجاه العالم العربي[24]. ورغم نهوضها وتقدمها بيد أن هذا لا ينفي كون النفوذ الصيني، أو قدرة الصين على النفوذ في العالم العربي لا يزال شبه معدوم. فالولايات المتحدة تتمتع بالحظوة في علاقات العرب البينية والدولية. ويكاد الحضور الصيني ينحصر في الخطاب السياسي، وهذا ما يتجلى بشكل واضح في مواقف القوتين، أي الولايات المتحدة والصين تجاه قضايا العرب المصيرية: الصراع العربي الإسرائيلي.. فالولايات المتحدة تتملك معظم أوراق التأثير في هذه القضايا بينما لا تملك الصين مثل هذه الإمكانية. بل أن عدم معارضتها لسلوك الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية فيه قبول ضمني بتلك الحظوة.

واقتصادياً، بلغت نسبة التبادلات الاقتصادية بين العالم العربي والصين ما قيمته (١٠,٨٦٧ مليار دولار) عام ٢٠٠٠، وهذا لا يمثل سوى ٠,٥% من إجمالي تبادلات الصين الدولية، و(٢,٥%) من إجمالي تبادلات العرب الدولية. ومن بين التبادلات الاقتصادية المهمة بين الطرفين، البترول. إذ صدرت البلدان العربية للصين (٣١,٧ ألف) برميل / يوم عام ١٩٩٧، من مجموع (١,٨ مليون) برميل / يوم معدل استيراد الصين من البترول[25].

أما ثقافياً، لا تزال التبادلات بين الطرفين محدودة الأثر، إذا ما قورنت بتوجه الطرفين نحو أوربا والولايات المتحدة. فالتبادلات العلمية، البعثات الدراسية، والوفود الفنية والسياحية، وتبادل المعلومات.. لدى الطرفين ذات مراجع غربية. كما أن حوارهما الحضاري الذي انطلق في بكين عام ١٩٩٢ لم يسهم بتعميق التقارب بينهما. ولم يعكس توجهاً صينياً حقيقياً صوب العالم العربي، ولا رغبة فعلية من البلدان العربية في اعتماد الصين باعتبارها خيار مبكراً ذا جدوى في علاقاتهم وقضاياهم[26].

24- د. محمد بو عشة.العرب والمستقبل في الصراع الدولي. ط١. بيروت. الدار العربية للنشر والتوزيع. ٢٠٠٠. ص١٦٩.

25- نقلاً عن صندوق النقد العربي. التجارة الخارجية للدول العربية. ١٩٩٠ – ٢٠٠٠. (أبو ظبي. صندوق النقد العربي. ٢٠٠٢). صفحات متفرقة.

26- أنظر خالد الفيشاوي. "الحوار العربي الصيني الجولة الثانية". مجلة شؤون عربية. القاهرة. العدد ٧٧. ١٩٩٤. ص ص ٢٧٤ – ٢٧٧.

لكن هل هناك فرص لتطوير العلاقة بين الطرفين؟

يعيش العالم العربي اليوم مرحلة أزمة فعلية شاملة. وهذا لا ينفي أنه في داخله تتجذر بوادر صحوة ومحاولات انطلاقة واضحة. ولما كانت الصين على الحال الذي وصفناه سابقاً، قوة تتطلع لأن تأخذ موقعها العالمي وترسم سياساتها لعالم ما بعد القطبية الأحادية دون أن تتجاوز مبدأين. أولهما، التأكيد على أولوية مسألة التنمية الاقتصادية في علاقاتها الخارجية، على مدى المستقبل المنظور، وطغيان الاعتبارات الاستراتيجية في العلاقات مع الولايات المتحدة على ما عداها لدى الجانبين. وهذا ما يفرض على العرب التحرك نحو هذه القوة. ومثل هذا التحرك يمكن أن يعطي العرب فرصاً وخيارات جديدة في التعامل مع قضاياهم المصيرية. متغيرات ثلاثة تدفع إلى القول بإمكانية تحقق ذلك:

١. واقعياً، مثل هذا الخيار متاح في البيئة الداخلية للطرفين، فالعرب بهم حاجة إلى شركاء اقتصاديين جدد قادرين على دعم بناء القوة العربية الشاملة، ولديهم كذلك الأسواق والموارد اللازمة التي تتلمس الصين الحصول عليها بقصد الدفع بمسيرة بناء قوتها إلى الأمام. وفي الأقل، التقدم خطوات أكبر تجاه إيجاد مناطق النفوذ.

٢. تقدم علاقاتها التاريخية غير السلبية بادرة حسنة ولبنة أساسية في بناء الثقة بينهما.

٣. هيمنة العالم الغربي على النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة تفرض تحديات مشتركة على الصين والعالم العربي. فالولايات المتحدة ترى في كلا الطرفين تحدياً خطيراً خلال السنوات القادمة، وفقاً لمقولة صدام الحضارات، وينبغي احتوائهما. وهذا ما يفرض عليهما التعاون لاختراق تلك النظرة، وتطبيقاتها المحتملة ضدهما. وفي الأقل، حصول كل طرف على دعم الطرف الآخر لقضاياه المصيرية.